الإعجاز في المجاز

لعلي بن عبد البر بن علي الوَنَائي الشافعي (ت1211هـ)

تحقيقاً ودراسة

د.عبد العزيز بن فهد بن محمد بن داود
قاض بوزارة العدل- السعودية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد: فإنَّ الحقيقة والمجاز حاضران في أكثر أبواب اللغة، إذ يقعان في دلالة المفرد والتركيب، وفي البنى الصرفية، والإسناد والإعراب؛ فضلاً عن أصالتهما في علم البيان والبلاغة.

وإنَّ من أنفس كتب أهل العلم في هذا الباب، كتاب: الإعجاز في المجاز؛ للعلامة علي بن عبد البر بن علي الونائي الشافعي (ت1211هـ)، والذي وجدته جديراً بالدراسة والتحقيق، فرغبتُ في ذلك، سائلاً المولى القدير الرشاد، والسداد والتوفيق.

أسباب اختيار الموضوع:

1. إبراز الجهد العلمي للعلامة علي بن عبد البر بن علي الوَنَائي.
2. الرغبة في خدمة الكتاب بإخراجه مطبوعاً، حيث لم يسبق إخراجه من قبل.

أهداف الموضوع:

أولاً: المشاركة في خدمة اللغة من خلال العناية بكتاب الإعجاز في المجاز.

ثانياً: الإفادة من المنهجية العلمية للمؤلف والتي امتاز بها هذا الكتاب.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبع والسؤال في مظانّ البحوث والدراسات العلمية وقوائم البيانات للمواضيع المسجلة في الجامعات، لم أجد أنَّ هذا المخطوط قد حظي بالتحقيق أو الإخراج أو التسجيل.

تقسيمات البحث: انتظمت خطة هذا العمل في مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وثبت المصادر:

أما المقدمة: فتشتمل على الافتتاح، وأسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، وتقسيمات البحث.

أما التمهيد، فيشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نصوص أهل العلم في إثبات المجاز.

المبحث الثاني: موجبات العدول عن الحقيقة للمجاز.

المبحث الثالث: الموازنة في الفصاحة بين الحقيقة والمجاز .

أما القسمان، فهما قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

أولاً: قسم الدراسة: ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة المؤلف، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبته، ومولده، وصفاته، ووفاته.

المطلب الثاني: رحلاته، وطلبه العلم.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلامذته.

المطلب الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: آثاره العلمية.

المبحث الثاني: دراسة كتاب إيضاح الارتياب؛ لابن الملقن، وفيه متطلبان:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلفه، وفيه فرعان:

الفرع الأول: اسم الكتاب.

الفرع الثاني: توثيق نسبته لمؤلفه.

المطلب الثاني: وصف نسخ المخطوط، ونموذج منه.

القسم الثاني: قسم التحقيق: الكتاب كاملاً من أوله حتى آخره .

منهج التحقيق:

1. اعتمدتُ على نسخة مكتبة الأحقاف، وجعلتها في المتن، وحافظت على نصها.
2. عند وجود خطأ في المخطوط، فإني أجعله بين معكوفين، وأشير إلى الصواب في الحاشية.
3. أثبتُ رقم كل وجه من ألواح المخطوط في المتن عند نهايته، وجعلت الترقيم بين معكوفين.
4. جعلت الآيات القرآنية داخل أقواسها المعتادة.
5. خرجت الأحاديث الواردة في المتن.
6. ترجمة للأعلام المذكورين في المتن.
7. عزوتُ النقول الواردة في المتن إلى مصادرها ما أمكن.

ثبت المصادر.

التمهيد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نصوص أهل العلم في إثبات المجاز:

قال ابن قتيبة (ت276هـ): "لو كان المجاز كذباً، ..كان أكثر كلامنا فاسداً"[1].

وقال ابن قدامة (ت620هـ): "من منع ذلك- المجاز - فقد كابر"[2].

وقال العلوي (ت745هـ):"أجمع أهل التحقيق من علماء الدّين، والنّظار من الأصوليين، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز فى كلام الله تعالى وكلام رسوله صلّى الله عليه وسلّم"[3].

وقال الشوكاني (ت1250هـ):"المجاز واقعٌ في لغة العرب عند جمهور أهل العلم"[4].

المبحث الثاني: موجبات العدول عن الحقيقة للمجاز:

قال ابن جني (392): "يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"[5].

المبحث الثالث: الموازنة في البلاغة بين الحقيقة والمجاز:

قال العلوي (ت745هـ):"اعلم أنَّ أرباب علوم البلاغة متفقون على أنَّ المجاز أبلغ من الحقيقة فى تأدية المعنى"[6].

قسم الدراسة: ويشتمل على مبحثين:

---

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (58/1).

(2) ينظر: روضة الناظر لابن قدامة (207/1).

(3) ينظر: الطراز (46/1).

(4) ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني (66/1).

(5) ينظر: الخصائص لابن جني (442/2).

(6) ينظر: الطراز (156/1).

المبحث الأول: ترجمة المؤلف، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبته، ومولده، وصفاته، ووفاته[7]:

اسمه: علي بن عبد البر بن علي الحسني الوَنَائي.

كنيته: أبو الحسن.

لقبه: نور الدين، جمال الدين .

نسبه: الوَنَائي مولداً، الشافعي مذهباً.

مولده: ولد بمصر سنة سبعين ومائة وألف.

صفاته:

قال الزبيدي (ت1205هـ):"درس للطلبة بالطبرسة مع صلاح وعفاف، ومروءة وحياء، ولين الجانب والتواضع"[8].

وقال الكتاني (ت1382هـ):"من نوابغ المصريين"[9].

وفاته: توفي بالمدينة النبوية سنة اثنتي عشرة، وقيل: إحدى عشرة ومائتين وألف.

المبحث الثاني: رحلاته وطلبه العلم[10]:

نشأ الونائي في مصر، وفيها اشتغل بالفقه، وأخذ عن أشياخها، ثم رحل منها إلى مكة والمدينة، وأخذ فيها عن أشياخها، ودرس عليه طلابها، وفي المدينة النبوية استقر، واشتغل بالتصنيف، والتدريس، والافتاء.

(7) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (448/2)، فهرس الفهارس للكتاني (1114/2)، معجم المطبوعات لسركيس(160/1)، الأعلام للزركلي (298/4)، معجم المؤلفين لكحالة (117/7).

(8) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (449/2).

(9) ينظر: فهرس الفهارس للكتاني (1114/2).

(10) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (449/2).

المطلب الثالث: شيوخه، وتلامذته[11]:

شيوخه:

1. محمد بن عبد ربه بن علي العزيزي، المعروف بابن السِّت (ت1199هـ).
2. الشهاب أحمد بن محمد الدردير العدوي المالكي (ت 1201هـ).
3. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت1205هـ).

تلامذته:

1. عمر بن عبد الرسول المكي (لم أقف على تاريخ وفاته).
2. محمد بن مصطفى البسنوي (لم أقف على تاريخ وفاته).
3. حسن بن إبراهيم البسناتي (لم أقف على تاريخ وفاته).

المطلب الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

قال الزبيدي:"الإمام، الفاضل، العلامة...تدرج في فنون الحديث، وناولته شرحي على الإحياء وأمرته بمطالعته من أوله، فنظر فيه بالإمعان، ونبه على مواضع منه، فأصلحته فيما يحتاج إليه..، وله في معاملة القلوب قدم راسخة"[12].

وقال الكتاني:"الفقيه، المحدث، المسند، ...الإمام، العلامة.. من نوابغ المصريين، ولو طال عمره لأنسى ذكر كثير من مشايخه"[13].

وقال الزركلي:"فقيه..عارف بالحديث، عالم بالفرائض"[14].

---

(11) ينظر: فهرس الفهارس للكتاني (2/114-115).

(12) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (2/448).

(13) ينظر: فهرس الفهارس للكتاني (2/1114).

(14) ينظر: الأعلام للزركلي (4/298).

المطلب الخامس: آثاره العلمية[15]:

1. تحفة الأفكار الألمعية.
2. حاشية على شرح الرحبية.
3. حاشية في الفرائض.
4. دليل السالك إلى ملك الممالك.
5. رسالة في التوحيد.
6. رسالة في العقائد.
7. شرح صلوات الدردير.
8. عمدة الأبرار في أحكام الحج والاعتمار.
9. فيوض الملك الدائم على شباك ابن الهائم .
10. الكلمات الجلية في بيان المراد من الأجرومية.
11. المنح الإلهية بشرح بعض الأوراد البكرية.
12. مورد الضمآن.

المبحث الثاني: دراسة كتاب الإعجاز في المجاز للونائي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته لمؤلفه، وفيه فرعان:

الفرع الأول: اسم الكتاب:الإعجاز في المجاز ، أو شرح الدرَّة السَّنِيَّة.

الفرع الثاني: توثيق نسبته لمؤلفه:

نسبة الكتاب لمؤلفه ظاهرة، حيث جاء في غلاف المخطوط ما نصه: "هذا شرح الدرَّة السَّنِيَّة، المسمَّى بالإعجاز في المجاز؛ للشيخ العارف بربِّه الشيخ علي الونائي، نفعنا الله بعلومه، آمين".

(15) ينظر: المعجم المختص للزبيدي (448/2)، فهرس الفهارس للكتاني (1114/2)، الأعلام للزركلي (298/4).

المطلب الثالث: وصف نسخ المخطوط، ونموذج منه، وفيه فرعان:

الفرع الأول: وصف نسخ المخطوط:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة مكتبة الأحقاف بمحافظة تريم بمدينة حضرموت بدولة اليمن ، والمحفوظة برقم (28)، وبياناتها على النحو التالي:

- **عدد ألواحها**: يقع المخطوط في سبعة ألواح، كل لوح به وجهان، إلا الوجه الأول والأخير فلكل منهما وجه واحد، وكل وجه به خمسة وعشرون سطراً، وكل سطر به تسع كلمات تقريباً.

ناسخها: محمد بن يحيى الأشبولي الشافعي.

تاريخ نسخها: سنة 1313هـ.

وصفها: نسخة كاملة، خطها واضح، كتبت بالأسود، وعناوينها بالأحمر.

الفرع الثاني: نموذج من المخطوط:

اللوح الثاني

النص المحقق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين، النبيِّ العربيِّ، سيِّدنا محمدٍ الرسول العظيم الممجَّد، وعلى آله وصحبه وأنصاره وحزبه، أمَّا بعد:

فيقول أسيرُ ذنبه، الخاضعُ لجلال ربِّه، ذي الجلال والفخر، عليٌّ ابن الشيخ عبد البر، الشافعيُّ الأزهريُّ الونائيُّ الخَلْوَتِيُّ، عفا الله عنه:

هذا شرحٌ لطيفٌ على مقدِّمتي في المجاز، يحلُّ ألفاظها، ويُبيِّن مرادها، جعله الله تعالى خالصًا لوجهه الكريم، إنَّه عليٌّ حكيم، وسمَّيتُهُ: «**الإعجاز في المجاز**».

فأقول؛ والله المستعان، وعليه التُّكلان، وبه أعوذ من زلَّة الأقدام، وإليه أرغب في العفو عمَّا طغتْ به الأقلام:

(**بسم الله الرحمن الرحيم**) أؤلِّف، (**الحمد لله**) أي: أُثني على الله تعالى باستحقاقه تعالى لأن يُحمد، (**الذي أظهر الكتاب**) أي: القرآن، (**وجعله تبصرةً**) أي: مُبصِّرًا (**لرفع الحجاب، والصلاة**) هي زيادة الرحمة والبركة (**والسلام**) هو زيادة الأمان، (**على الرسول الكريم**) أي: الجامع للمكارم ذاتًا وصفاتٍ وأفعالًا، (**في كلِّ لحظةٍ، عدد كلِّ حادثٍ وقديم، وعلى آله وأصحابه السالكين الطريق القويم**) أي: الدين الحقّ، (**والهادين**) أيِّ: الدَّالِّين (**إلى السبيل المستقيم. أمَّا بعد**) «أمَّا» حرف شرطٍ وتوكيدٍ وفصلٍ بين الكلامين دائمًا، وحرف تفصيلٍ غالبًا، وما هنا من غير الغالب، و«بعدُ» ظرفٌ لَغْو، والعامل فيها جواب الشرط، والأصل: مهما يكن من شيءٍ، فأقول بعد البسملة وتاليها[16]:

(16) ينظر: الكتاب لسيبويه (137/3)، المسائل الملقبات لابن طولون (125/1).

وقد أُفردتْ (أما بعد) بمؤلفات عدة، جازت خمس عشرة مؤلفاً، منها:1. إنجاز الوعد بمسائل أما بعد ؛ لإسماعيل بن غنيم الجوهري (ت 1165).2.فائدة الورد في الكلام على أما بعد؛ لأحمد بن موسى العدول (ت1213). = =

(هذه دُرَّةٌ سَنِيَّةٌ) أي: شريفةٌ **(في بيان المجاز والاستعارة المصرِّحة والمكنيَّة)** من عطف الخاصِّ على العامِّ للاهتمام، **(اقتصرتُ فيها على المعتمد من رسالة الإمام الحُـجَّة)** أبي الليث نصر بن محمد **(السمرقندي**[17]**؛ ليسهل المقصود من هذا الفنِّ)** أي: فنّ البيان، وهو: علمٌ يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ[18]، **(على المبتدئ، وضممتُ لذلك)** المعتمد **(بعضَ زيادةٍ؛ رجاءَ أن يَمُنَّ الله تعالى علينا بالحسنى وزيادة)**.

(فقلتُ: المجاز) لغةً[19]: التباعد؛ لأنَّه مصدرٌ من جاز المكان إذا تعدَّاه، وتباعد عنه. واصطلاحًا قسمان؛ لأنَّه **(إمَّا عقليٌّ)**[20] أي: حُكميٌّ، **(وهو إثبات الشيء)** كالمصدر وما اشتُقَّ منه **(إلى غير ما)** [2/ أ] أي: الشيء الذي **(هو)** أي: الإثبات **(له)** حقيقةً؛ **(لملابسةٍ)** أي: تعلُّقٍ بين هذا الشيء والغير، كالفعل المبنيِّ للفاعل الذي حقُّه أن يُسنَد للفاعل إذا أُسند إلى غير الفاعل، مما الفعل ملابسٌ له، ومتعلَّقٌ به، كالمفعول، **(بقرينةٍ)** أي: مع قرينةٍ **(مانعةٍ)** أي: صارفةٍ عن إرادة الإثبات الحقيقي، سواء كانت لفظيةً، كتغيير الفعل بما مرَّ، أو حاليةً، **(كـ)**الاعتقاد في **(قول المؤمن: أنبت الربيعُ)** أي: المطر **(البقْلَ)**، فقد أثبت الفعل لما هو ملابسٌ له، وهو السبب؛ لاعتقاده أنَّ المـُنبِت حقيقةً هو الله تعالى.

(وإمَّا لغويٌّ)[21] أي: بيانيٌّ، **(وهو اللفظ)** ولو مركَّبًا **(المستعمل في غير ما وُضع له، بقرينةٍ)** ولو حاليَّةٍ **(مانعةٍ)** أي: صارفةٍ عن إرادة المعنى الحقيقي، سواء

==3.القول الأرشد في شرح البسلمة والحمدلة وأما بعد؛ لعبد الرحمن بن يحيى الواسعي (ت1332).

(17) أبو الليث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، من مؤلفاته: بحر العلوم في التفسير، النوازل من الفتاوى في الفقه.لم أقف على تاريخ ولادته، وتوفي سنة (375). ينظر:سير أعلام النبلاء للذهبي (332/16)، الجواهر المضيئة لابن نصر الله (264/2).

(18) ينظر: حاشية السيالكوتي على المطول للتفتازاني (259/1).

(19) ينظر: العين للخليل بن أحمد (164/6–165).

(20) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (362/1).

(21) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (190/2).

كانت معيِّنةً أو لا، (**لملاحظة عَلاقةٍ**) بفتح أوله؛ أي: مناسَبة بين المعنى الحقيقي وغيره.

فقوله: «المستعمل» – ولو تقديرًا كما يأتي في المكنيَّة– أخرج به المهمل، وقوله: «في غير» الخ؛ أخرج به التعريض، فهو لفظٌ ضُمِّن دلالةً على غير معناه، نحو: ما أقبح البخل، تلميحٌ بأنَّه بخيلٌ. ونحو: إنِّي محتاجٌ، إشارة إلى أنَّه سائلٌ.

والمستعمل في معناه الموضوع له فهو حقيقة[22]، والحقيقة[23]:

- إمَّا عقليَّةٌ، وهي: إسناد الشيء لما هو له.
- وإمَّا بيانيَّة، وهي: اللفظ المستعمل في ما وُضع له.

وهي:

- إمَّا شرعيَّة، إن كان الواضع الشرع، كالصلاة للعبادة المخصوصة.
- وإمَّا اصطلاحيَّة، إن كان الواضع العرف الخاصُّ، كالفاعل لما رفعه فعلٌ تامٌّ.
- وإمَّا عُرْفيَّة، إن كان الواضع العُرف العامُّ، كالدابَّة لذات الأربع.
- وإمَّا لُغويَّة، إن كان الواضع أهل اللغة، كالواحد لجزء العدد.

ويُعدل عن الحقيقة إلى المجاز لأمورٍ[24]؛ كثقلها على اللسان، أو بشاعتها، أو جهلها، أو بلاغته، أو شهرته، أو غير ذلك.

وقوله: «بقرينةٍ» أخرج الكذب، والقرينة: ما يدلُّ على النقل[25].

وقوله: «مانعةٍ» أخرج الكناية، فهي: اللفظ المستعمل في لازم معناه بقرينةٍ غير مانعةٍ لإرادة المعنى[26].

---

(22) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (250/1).

(23) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (359/1).

(24) ينظر: المزهر في علوم اللغة للسيوطي (286/1).

(25) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (331/1).

(26) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (301/1).

ثم إن كان الانتقال من المعنى الحقيقي إلى اللازم بلا واسطةٍ فقريبةٌ، وإلا فبعيدةٌ، [2/ ب] فالأولى نحو: زيدٌ طويل النِّجاد، تريد: طويل القامة. والثانية نحو: زيدٌ مهزول الفصيل، كناية عن كرمه، وينتقل من هزال الفصيل حقيقةً إلى جوعه بعدم شربه اللبن، ومنه إلى كثرة حَلْبِ أمِّه، ومنها إلى كثرة الأَكَلَة، ومنها إلى كثرة الضيوف، ومنها إلى المطلوب وهو الكرم. والكناية في كلٍّ منها حاليَّة، وهي المدح، إلا أنَّها لا تمنع إرادة المعنى الحقيقي مع الكناية، وهو في الأول طول علاقة السيف، وفي الثاني عدم السِّمَن[27].

والكناية أبلغ من التصريح؛ لأنَّ فيها انتقالًا من الملزوم إلى اللازم، وفي إثبات اللازم دعوى الشيء ببيِّنةٍ[28].

وقوله: «لملاحظة علاقة» قيدٌ للإدخال والإخراج، فأخرج به استعمال اللفظ فيما وُضع له عند المستعمِل، كاستعمال اللغويِّ الصلاة في الدعاء، وكاستعمال الشرعيِّ الصلاة في العبادة المخصوصة، فإنَّ ذلك حقيقة. وأدخل به استعمال اللفظ في غير ما وُضع له عند المستعمِل، كاستعمال اللغويِّ الصلاة في العبادة المخصوصة، وكاستعمال الشرعيِّ الصلاة في الدعاء، فإنَّ ذلك مجازٌ؛ لملاحظة العلاقة، وهي الكلِّيَّة أو الجُزئيَّة.

ولا يخفى أنَّه لا بدَّ من القرينة المانعة، كقول الشرعيِّ: صلَّيتُ بفمي، فقوله: «بفمي» دالٌّ على نقله الصلاة من العبادة المخصوصة إلى الدعاء، وهي مانعةٌ من إرادة المعنى الموضوع له.

ثم المجاز البيانيُّ إمَّا استعارةٌ، وإمَّا غير استعارةٍ[29].

(27) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (212/2).

(28) ينظر: دلائل الإعجاز للجرجاني (69/1).

(29) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (142/2).

والاستعارة مبنيَّةٌ على التشبيه، وهو: الكلام الدالُّ على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنىً[30]، بأداةٍ هي: الكاف ومثل وكأنَّ. فأركانه أربعةٌ[31]:

- طرفان، من مشبَّهٍ ومشبَّهٍ به.
- وأداة تشبيهٍ.
- ووجه شبهٍ، وهو المعنى المشترك بين الطرفين.

والطرفان إمَّا مفردان؛ نحو: زيد كالأسد في الشجاعة، والمنيَّة كالسَّبُع في الاغتيال، أو مركَّبان، أي: كلٌّ منهما هيئةٌ مُنْتَزَعةٌ من [3/ أ] أمرين فأكثر، كقوله[32]:

كأنَّ مثارَ النَّقْعِ فوقَ رُؤوسِنا وأسْيَافَنا ليلٌ تَهَاوى كَوَاكِبُهْ

فالمشبَّه هيئةٌ منتزَعةٌ من الأسياف المسلولة المتردِّدة إلى جهاتٍ مختلفةٍ، ومن مثار النقع المرتفع فوق الرؤوس، والمشبَّه به هيئةٌ منتزعةٌ من الكواكب الهاوية والليل، ووجه الشبه هيئةٌ حاصلةٌ من تقارن صور بيضٍ بظلمةٍ.

فوجه الشبه إمَّا مفردٌ، كالشجاعة فيما مرَّ، أو مركَّبٌ، كما ذُكر، وكما في قوله[33]:

وقد لاحَ في الصُّبْحِ الثُّريَّا كما ترى كعُنْقُـــودِ مُلَّاحِيَّةٍ حـين نَـوَّرَا

والمـُلَّاحِيَّة بضمِّ الميم فتشديد اللام المفتوحة: عنبٌ أبيض في حبِّه طولٌ[34]، فالمشبَّه الثريَّا، والمشبَّه به العنقود المقيَّد بكونه عنقود ملَّاحيَّة في حال إخراج النَّور، فكلٌّ من الطرفين مفردٌ في رأي العين، لا ملتصقةٌ ولا شديدة الافتراق[35].

(30) ينظر: خزانة الأدب لابن حجة (384/1).

(31) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (249/1).

(32) البيت لبشار بن برد، من قصيدة من الطويل، يمدح بها ابن هبيرة وأولها:

جفا وده فازور أو مل صاحبه ... وأزرى به أن لا يزال يعاتبه

ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (28/2).

(33) البيت لأبي القيس بن الأسلت، من الطويل.ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (17/2).

(34) ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (17/2).

(35) ينظر: مختصر المعاني للتفتازاني (200/1).

وما وجه الشبه فيه مركَّبٌ يسمَّى: تشبيه تمثيل[36].

ثم إن ذُكر وجه الشبه يسمَّى التشبيه: مُفصَّلًا، وإن حُذف -وهو الأكثر-؛ نحو: زيدٌ كالأسد، يسمَّى: مُجملًا[37].

وقد تُحذف الأداة؛ نحو: المنيَّة سَبُعٌ، وزيدٌ أسدٌ، ويُسمَّى تشبيهًا بليغًا؛ لأنَّا ادَّعينا اتِّحاد المشبَّه بالمشبَّه به كاتِّحاد الخبر بالمبتدأ في الماصدق[38].

ثم إن استعرنا لفظ المشبَّه به للمشبَّه وحُذف المشبَّه كان استعارةً تصريحيَّةً؛ نحو: رأيت أسدًا في الحمَّام[39].

وإن استعرنا وحذفنا لفظ المشبَّه به وأتينا بلازمه كان استعارةً بالكناية؛ نحو: أظفار المنيَّة تعلَّقت بفلان[40].

فكلٌّ منهما استعمل لفظ المشبَّه به في المشبَّه، فهو استعمال للَّفظ في غير ما وُضع له، لكن الاستعمال في المصرِّحة تحقيقًا، والاستعمال في المكنيَّة تقديرًا[41].

فالاستعارة أبلغ من التشبيه؛ أي: تفيد زيادة التوكيد من ادِّعاء أنَّ المشبَّه عين المشبَّه به، ومن تسميته المشبَّه باسم المشبَّه به تحقيقًا أو تقديرًا[42].

وكما جرت الاستعارة في التشبيه الذي طرفاه مفردان، تجري في التشبيه الذي طرفاه مركَّبان، وتُسمَّى [3/ب] حينئذٍ تمثيليَّة، وهي أبلغ أنواع الاستعارات، ويليها المكنيَّة؛ لاشتمالها على المجاز العقلي، كما نصَّ عليه السيوطي في «الإتقان»[43].

---

(36) ينظر: مختصر المعاني للتفتازاني (200/1).

(37) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (105/2).

(38) ينظر: المثل السائر لابن الأثير (355/1).

(39) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (142/2).

(40) ينظر: المصدر السابق.

(41) ينظر: المصدر السابق.

(42) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (310/1).

(43) ينظر: الإتقان للسيوطي (1553/4).

(وهي) أي: العلاقة في المجاز[44] **(إمَّا المشابهة)** بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، **(فيكون)** المجاز استعارةً مصرِّحةً أو مكنيَّةً، وكلٌّ منهما إمَّا تمثيليَّة أو غير تمثيليَّة، وقد ذكرت المصرِّحة بقسميها ثم المكنيَّة كذلك، فهو[45] **(استعارة مصرِّحةٌ إن ذُكر اسم المشبَّه به)** مرادًا به المشبَّه، فالاستعارة المصرِّحة لفظ المشبَّه به المستعمل صريحًا في المشبَّه، وهي إن جرت فيما طرفاه مفردان، وإن كان وجهه مركَّبًا كانت غير تمثيليَّة، **(نحو: عندي أسدٌ)**، فقد شبَّه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، واستعير اسم المشبَّه به -وهو لفظ «أسد»- للمشبَّه، وهو الرجل الشجاع، فهو[46] بمنزلة اللباس الذي استعير من إنسانٍ ليُلبَس، فالتشبيه بين المعاني والاستعارة للَّفظ، والعلاقة بين الأسد والرجل المشابهة في الشجاعة[47]، والقرينة المانعة من إرادة الأسد الحقيقي لفظ «عندي»، **(و)** إن جرت المصرِّحة فيما طرفاه مركَّبان، ولا يكون حينئذٍ وجهه إلا مركَّبًا، سُمِّيت تمثيليَّة؛ **(نحو: إنِّي أراك تقدِّم رجلًا وتؤخِّر)** ها تارةً **(أخرى، أي: يتردَّد في الإقدام)** على الأمر **(والإحجام)** عنه، فشبَّه الهيئة المنتزَعة من الإقدام والإحجام بالهيئة المنتزَعة من تقديم رجلٍ وتأخيرها، واستعير اللفظ الدالُّ على المشبَّه به للمشبَّه، والعلاقة المشابهة في هيئةٍ منتزَعةٍ من الإقبال والإدبار، وهي مطلق تردُّدٍ[48].

(أو) استعارة **(مكنيَّةٌ)**، فهو معطوفٌ على «مصرِّحة»، **(إن ذُكر المشبَّه)** أي: وحُذف اسم المشبَّه به وذُكر لازمه؛ **(نحو: أظفار المنيَّة نَشِبت)** من باب فَرِح، أي: تعلَّقت **(بفلانٍ)**، فشبِّهت المنيَّة بالسَّبُع، واستعير اسم المشبَّه به للمشبَّه تقديرًا، ثم حُذف اسم المشبَّه به ودُلَّ عليه بلازمه، وهو الأظفار، والعلاقة بين السَّبُع والمنيَّة المشابهة في اغتيال النُّفوس، والقرينة نسبة الأظفار للمنيَّة، فالاستعارة

(44) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (284/1)، عروس الأفراح للسبكي (143/2).

(45) كتب الناسخ بين السطرين بخط دقيق: (أي: المجاز).

(46) كتب الناسخ في الحاشية بخط دقيق: (أي: لفظ أسد).

(47) كتب الناسخ في الحاشية: (الأَولى: الجرأة).

(48) كتب الناسخ بين السطرين بخط دقيق: (حِسِّيٍّ أو معنويٍّ).

المكنيَّة: لفظ المشبَّه به المحذوف المرموز إليه بذكر لازمه، ويُسمَّى[49] استعارةً لأنَّه لفظ استُعمل في المشبَّه تقديرًا لعلاقة المشابهة، وتسمَّى مكنيَّةً من [4/ أ] الكناية، وهو الخفاء؛ لأنَّه غير مصرَّحٍ به، ويسمَّى استعارةً بالكناية، أي: ملتبسة[50] بالخفاء.

(و) قد تكون الاستعارة بالكناية في المركَّب، وتسمَّى تمثيليَّةً أيضًا؛ (**نحو قوله تعالى: (أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ)) فشُبِّهت** الهيئة المنتزَعة من استحقاق هؤلاء المعاندين العذاب في الدنيا بهيئةٍ منتزَعةٍ من دخولهم النَّار في الآخرة، ثم استعير اللفظ الدالُّ على الهيئة الثانية للهيئة الأولى استعارةً مضمرةً في النفس، ثم أثبت للمشبَّه لازم المشبَّه به، وهو إنقاذهم من النَّار، والعلاقة: المشابهة في هيئةٍ منتزَعةٍ من صفات المعذَّبين بالنَّار، وهي الاضطراب والحسرة على ما فات.

(**وقد يُذكر المشبَّه**) أي: في المكنيَّة (**بلفظٍ مجازيٍّ**) أي: بلفظٍ مستعملٍ في غير ما وُضع له، (**كاللباس في الآية**) أي: قوله تعالى: (فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)، (**المستعار للضَّرر**) حيث شبَّه أثر الجوع والخوف من الضَّرر باللِّباس، بجامع الاشتمال في كلٍّ، واستعير اسم المشبَّه به للمشبَّه على طريق الاستعارة التصريحيَّة، والقرينة إضافة اللِّباس لما بعده، فصار اللِّباس لفظًا مجازيًّا، ثم جرت فيه الاستعارة بالكناية، (**فإنَّه مشبَّهٌ**) في النفس (**بطُعْم**) بضمِّ الطَّاء؛ أي: مطعوم (**مُرٍّ، بقرينة الإذاقة**)، الإضافة للبيان، يعني أنَّه شبَّه اللِّباس الذي هو الضرر بمطعوم مُرٍّ، تشبيهًا مضمرًا في النَّفس، بجامع التأثُّر بكلٍّ، أو أنَّ كلًّا منفورٌ عنه، والإذاقةَ قرينة.

(**وتُسمَّى الاستعارة في المجاز المركَّب تمثيليَّةً**) أي: كما تُسمَّى تصريحيَّةً ومكنيَّةً، والتمثيليَّة نسبة للتمثيل، وهو التشبيه الذي وجهه منتزَعٌ من متعدِّدٍ كما مرَّ.

---

(49) كتب الناسخ فوقها بين السطرين بقلم دقيق: (أي: هذا اللفظ).

(50) كتب الناسخ في الحاشية: (إشارةً إلى أنَّ الباء في «بالكناية» للالتباس).

(وأمَّا) العلاقة **(غير المشابهة)** فهو معطوفٌ على قوله: أمَّا المشابهة، **(فيُسمَّى المجازُ المفردُ)** أي: اللَّفظ المفرد الذي نُقل لغير معناه **(مجازًا مُرسلًا)** أي: مطلقًا عن التقييد بعلاقة المشابهة، فكلُّ علاقةٍ من العلاقات الأربع والعشرين[51] تجري فيه، بخلاف الاستعارة، فإنَّ علاقتها المشابهة كما مرَّ:

الأولى: الكُلِّيَّة، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾[52]، أي: محمدًا ﷺ.

الثانية: الجُزئيَّة، كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[53].

الثالثة: الآليَّة، كقوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾[54]، أي: ذكرًا حسنًا.

الرابعة: البدليَّة، كـأكل فلانٌ الدم، أي: الدِّية؛ لأنَّها بدلٌ عنه. [4/ ب]

الخامس[55]: النَّكرة في الإثبات؛ نحو: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾[56]، أي: كلُّ نفسٍ.

السادسة: حذف الحرف، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[57]، أي: مثله.

السابعة: زيادته، كقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾[58]، أي: لأن لا تضلُّوا.

الثامنة: حذف المضاف، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[59]، أي: أهلها، وقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[60]، أي: حُبَّه.

---

(51) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (255/1 وما بعدها).
(52) من سورة النساء، من الآية (54).
(53) من سورة النساء، من الآية (92).
(54) من سورة الشعراء، من الآية (84).
(55) كذا في الأصل، والصواب أن تكون: الخامسة.
(56) من سورة التكوير، من الآية (14).
(57) من سورة الشورى، من الآية (11).
(58) من سورة النساء، من الآية (176).
(59) من سورة يوسف، من الآية (82).
(60) من سورة البقرة، من الآية (93).

التَّاسعة: زيادته، كقوله: (فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ)[61]، أي: اضربوا الأعناق.

وهذه الأربعة التي اشتملت على الحذف والزيادة عُدَّت من المجاز باعتبار التغيُّر الإعرابي، فقد استعمل الكلمة المتغيِّرة الإعراب موضع الكلمة التي لم تتغيَّر.

العاشرة: اللازميَّة، نحو: زيدٌ مُنعِمٌ، أي: رقيق القلب.

الحادية عشرة: الملزوميَّة، نحو: زيدٌ رقيق القلب، أي: مُنعِمٌ؛ لأنَّ الإنعام أو إرادته لازمٌ للرِّقَّة عادةً

الثانية عشرة: التضادُّ، كاستعمال الزّنجيِّ في الأبيض.

الثالثة عشرة: التقييد، كاستعمال المِشْفَر الموضوع لشفة البعير الغليظة السُّفلى في مطلق شفةٍ غليظةٍ.

الرابعة عشرة: الإطلاق، كاستعمال الشفة الغليظة في المشفر.

الخامسة عشرة والسادسة عشرة: العموم والخصوص، ويرجعان للإطلاق والتقييد.

السابعة عشرة: التعلُّق، نحو قوله تعالى: (هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ)[62]، أي: مخلوقة.

الثامنة عشرة والتَّاسعة عشرة: الحاليَّة والمحلِّيَّة، نحو قوله تعالى (خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٍ)[63]، أي: خذوا ثيابكم عند كلِّ صلاةٍ.

العشرون: المجاورة، كقوله تعالى: (أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ)[64].

---

(61) من سورة الأنفال، من الآية (12).

(62) من سورة الأنفال، من الآية (12).

(63) من سورة الأعراف، من الآية (31).

(64) من سورة النساء، من الآية (43).

الحادية والعشرون: اعتبار ما كان، كقوله تعالى: (**وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ**)[65]، أي: الكبير الذي لا أب له.

الثانية والعشرون: اعتبار ما يكون، كقوله تعالى: (**إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا**)[66]، أي: عنبًا.

الثالثة والعشرون: السَّبَبيَّة، نحو: رعينا الغيث، أي: النبات الذي سببه الغيث.

الرابعة والعشرون: المسبَّبِيَّة، (نحو: أمطرت السماء نباتًا) أي غيثاً يكون النبات مسبَّبًا عنه.

(بخلاف المركَّب) أي: المجاز المركَّب، أي: اللَّفظ المركَّب الذي استعمل في غير معناه الحقيقي لغير مشابهةٍ، فلا يُسمَّى مجازًا مرسلًا، إذ لم يوجد له في كلام القوم اسم يخصُّه، **(نحو)** قول [5/ أ] الشاعر -من كلِّ كلامٍ خبريٍّ استعمل في الإنشاء لعلاقة الضِّدِّيَّة مع قرينة، نحو: وصلى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم-: (**هَوَايَ**[67] **مع الركب اليمانين مصعدٌ**[68] **جنيبٌ**[69] **وجثماني**[70] **بمكَّة موثقُ**)[71]، فهذا التركيب موضوعٌ للإخبار بأنَّ محبوبه ذهب مع أهل اليمن، وجسمه مقيَّدٌ بمكَّة فلم يستطع الذهاب معه، استعمل في إنشاء التحزُّن والتحسُّر لعلاقة الضِّدِّيَّة، فإنَّ الإخبار يضادُّ الإنشاء، والقرينة حاليَّة[72].

---

(65) من سورة النساء، من الآية (2).

(66) من سورة يوسف، من الآية (36).

(67) كتب الناسخ فوقها بين السطرين: (أي: مهوى).

(68) كتب الناسخ في الحاشية: (أي: ذاهبٌ).

(69) كتب الناسخ في الحاشية: (أي: مستتبع).

(70) كتب الناسخ فوقها بين السطرين: (أي: جسمي).

(71) قائله جعفر بن علبة من أبيات من الطويل. ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (120/1).

(72) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (182/2).

(ثم المجاز) اللُّغويُّ قسمان[73]: **(أصليٌّ إن ذُكر اسم جنسٍ غير مشتقٍّ)** وهو الكلِّيُّ الصادق على كثيرين، ولو تأويلًا، بوصفٍ لوحظ بعد الوضع الأصلي، فمثال ما لا تأويل فيه: **(كأسدٍ)** في الاستعارة المصرِّحة، و«المنيَّة» في المكنيَّة، و«الأصابع» في المجاز المرسل، و«الصلاة والسلام على رسول الله» في المجاز المركَّب. ومثال المؤوَّل: حاتم، المشتهر بالجود، فيُجعل كأنَّه موضوع للجواد، فيقال: رأيتُ حاتمًا الآن، أي: رجلًا كريمًا، فهو استعارة مصرِّحةٌ، فصار «حاتم» بمنزلة «الأسد».

(و) الثاني **(تبعيٌّ إن لم يُذكر ذلك)** أي: اسم الجنس غير المشتقِّ، بأن ذُكر فعلٌ، أو حرفٌ، أو اسمٌ مشتقٌّ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة، **(نحو: نطقت الحال)** أو: الحال ناطقة **(بكذا)**، فالنُّطق هنا بمعنى الدلالة، لقرينة نسبته للحال، والعلاقة اللُّزوم، واشتقَّ من النطق «نطق» أو «ناطقة»، بمعنى دلَّ أو دالٌّ، فهو مجازٌ مرسلٌ تبعيٌّ.

وإن شُبِّهت الدّلالة بالنطق في إيضاح المعنى، واستعير اسم المشبَّه به للمشبَّه، ثم اشتقَّ -كما مرَّ- فهو استعارة تصريحيَّة تبعيَّة، فالتجوُّز في الفعل، والمشتقُّ تابعٌ للتجوُّز في المصدر.

ونحو: أعجبتني إراقة الضارب دمَ زيدٍ، فهذه استعارة مكنيَّة تبعيَّة، فشبَّه الضرب بالقتل في شدَّة التأثير، ثم حذف اسم المشبَّه به، وأثبت لازمه، وهو الإراقة، فهو قرينة، واشتقَّ من الضرب: ضاربٌ. ونحو: وصلى الله على محمدٍ وآله، فهو مجازٌ مركَّبٌ تبعيٌّ.

(ولا تكون) الاستعارة **(المصرِّحة إلا تحقيقيَّةً، بأن يكون الشَّبه محقَّقًا)** حسًّا، نحو: أنا لدى أسدٍ شاكي السِّلاح، أي: أنا عند شجاعٍ تامِّ السِّلاح، أو عقلًا، كقوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[74]، أي: الدين الحقَّ، وهو

(73) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (278/1).

(74) من سورة الفاتحة، الآية (6).

القواعد المعقولة -أي: المفهومة- ذهنًا، المدلولة للكتاب والسُّنَّة، المطلوب العمل بها، فشبَّه الدين الحقَّ بالطريق المستقيم [5/ ب] التي لا اعوجاج فيها، بجامع الوصول من كلٍّ بسهولةٍ، واستعير اسم المشبَّه به للمشبَّه[75].

وأمَّا الاستعارة التخييليَّة فهي: إثبات لازم المشبَّه به للمشبَّه في المكنيَّة، إن كان قرينةً لها، فهي من المجاز العقلي؛ لأنَّه مستعملٌ في معناه الحقيقي، وإنَّما المجاز في الإثبات، كجعل اليد للشِّمال -بفتح الشين، أي: الريح- في نحو: أخذته يد الشمال، **(وكجعل الأظفار للمنيَّة)** في قوله[76]:

وإذا المنيَّةُ أنشبتْ أظفارها ألْفَيْتَ كلَّ تميمةٍ لا تنفعُ

وكجعل اللِّسان للحال، في نحو: نطقتْ لسانُ الحال بكذا[77]، وكجعل الزمام للحكم، في نحو: أخذت زمام الحكم.

وسُمِّي هذا الإثبات استعارةً تخييليَّةً لأنَّه قد استعير للمشبَّه إثبات الأمر الذي يخصُّ المشبَّه به، وبه يكون كمال الشبه؛ لتخييل أنَّه من جنس المشبَّه به[78].

وقولنا: «في المكنية» احترازٌ عن ملائم المشبَّه به في التشبيه، نحو: أظفار المنيَّة، الشبيهة بالسَّبُع أهلكت فلانًا، فإنَّه ترشيحٌ للتشبيه لا تخييلٌ.

وقولنا: «إن كان قرينة لها» احترازٌ عن الملائم الزائد على القرينة، نحو: مخالب المنيَّة ذات اللِّبد، فإنَّه ترشيحٌ أيضًا.

(وهي) أي: التخييليَّة **(ملازمةٌ للمكنيَّة)** أي: لا تنفكُّ عنها[79]، وقد تجعل قرينة المكنيَّة استعارة تصريحيَّة، وتجعل المكنيَّة قرينتها إن كان للمشبَّه لازم محقَّقٌ،

(75) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (261/1).

(76) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة من الكامل. ينظر: معاهد التنصيص لأبي الفتح العباسي (163/2).

(77) كتب الناسخ في الحاشية: (شبّهنا الحال بمتكلِّمٍ تشبيهًا مضمرًا في النفس، فحُذف المشبَّه به، وأثبت شيء من لوازمه وهو اللسان، و«نطق» ترشيح).

(78) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (261/1).

(79) ينظر: عرائس الأفراح للسبكي (196/2).

كما في قوله تعالى:(يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ)[80]، فاستعير الحبل للعهد في النفس لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين، وأثبت لازمه، وهو النقض الذي هو: تفريق طاقات الحبل بعضها عن بعض؛ إلخ، ويصحُّ أن يُستعار النقض للإبطال، ويشتقّ من النقض: ينقض، على سبيل الاستعارة التصريحيَّة التبعيَّة، والعهد قرينة[81].

وكذا يقال في: نطقت الحال بكذا، بأن نشبِّه الحال بمتكلِّمٍ في النفس بجامع الإفهام في كلٍّ، ونثبت لازمه وهو «نطق».

وكذا يقال في الاستعارة في الحرف، نحو: (فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا)[82]، فإنَّ اللام موضوعةٌ للعلَّة الغائيَّة[83] لا لمطلق غايةٍ وترتُّبٍ[84] كما استعملت هنا، فشبّه الترتُّب الواقعي بالعلَّة الغائيَّة، وهي التي تبعث الفاعل على الفعل بجامع مطلق الترتُّب على شيءٍ سابقٍ، فسرى التشبيه للمعاني الجزئيَّة[85]، فاستعير لفظ اللام الدالِّ على الترتُّب الجزئيِّ الباعث[86]، واستعمل في الترتُّب الجزئيِّ الواقع[87] على طريق الاستعارة التصريحيَّة التبعيَّة، والعداوة والحزن قرينة، إذ من المعلوم أنَّ الشخص لا يلتقط لأجل [6/ أ] العداوة والحزن، هذا[88] إن قدِّر التشبيه في متعلّق معنى الحرف، فإن قدَّرته في مجرور الحرف فالاستعارة مكنيَّةٌ، وذلك الحرف استعارة تخييليَّةٌ، فيقال: شُبِّهت

(80) من سورة الرعد، من الآية (25).

(81) ينظر: عرائس الأفراح للسبكي (196/2).

(82) من سورة القصص، من الآية (8).

(83) كتب في الحاشية: (أي: الباعثة، وهي المحبة والتبني).

(84) كتب الناسخ بين السطرين: (تفسير)، وفي الحاشية: (وهي العداوة والحزن).

(85) كتب في الحاشية: (وهي المحبة والتبنِّي، والعداوة والحزن).

(86) كتب الناسخ بين السطرين: (وهو المحبة والتبنِّي).

(87) كتب الناسخ بين السطرين: (وهو العداوة والحزن).

(88) كتب الناسخ في الحاشية: (أي: جريان الاستعارة التصريحية).

العداوة بالعلَّة الغائيَّة بجامع مطلق الترتُّب، ثم حُذف المشبَّه به، وأثبت ما يختصُّ به، وهو لام التعليل[89].

ونحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[90]، فالتصليب مشبَّهٌ بالإدخال في الظرف على سبيل الكناية، واستعمال لفظ «في» تخييلٌ، أو استعيرت «في» لمعنى «على» بأن قدّر تشبيه الاستعلاء المطلق بالظرفيَّة المطلقة بجامع التمكُّن، وقدّر في النفس استعارة لفظ الظرفيَّة المطلقة للاستعلاء المطلق؛ أي: عن التقييد بالإضافة لشيءٍ مخصوصٍ، وبسبب ذلك سرى التشبيه للاستعلاء الخاصِّ، أي: بجزء الذي هو معنى «على» للظرفيَّة الخاصَّة الجزئيَّة التي هي معنى «في»، فاستعير لفظ «في» الموضوعة لكل جزءٍ من جزئيَّات الظرفيَّة المطلقة للاستعلاء الخاصِّ الجزئيِّ، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾[91]، قرينة على تلك الاستعارة التصريحيَّة التبعيَّة في الحرف، إذ الصَّلب إنَّما يكون فوق الجذوع لا فيها على ما هو الظاهر.

ولما ذكرتُ لازم المشبَّه به الذي هو قرينة المكنيَّة، ناسب ذكر بقيَّة اللَّوازم، فقلتُ: **(وكلُّ لازم)** أي: مناسبٍ **(للمشبَّه به)** وهو المستعار منه، وقوله: **(بعد القرينة)** قيدٌ لا يُحتاج إلا في المكنيَّة؛ لأنَّ قرينتها من لوازم المشبَّه به، بخلاف المصرِّحة فقرينتها من لوازم المشبَّه، **(فهو ترشيحٌ)** أي: تقويةٌ لدعوى الاتِّحاد الذي في الاستعارة، سواء المصرِّحة **(نحو: رأيت أسدًا له لِبَدٌ)** كعِنَب، وهو الشعر المتلبِّد على رقبة الأسد، فهو ترشيح، والقرينة حاليَّة، **(و)** المكنيَّة نحو **(نطق لسان الحال بكذا)**، فـ«الحال» فيه الاستعارة بالكناية، و«اللسان» تخييل، و«نطق» ترشيحٌ[92].

(وكذا لازم المعنى الحقيقي في المجاز المرسل) أي: هو مثل لازم المشبَّه به في أنَّه ترشيحٌ، **(كقوله ﷺ)** خطابًا لأمَّهات المؤمنين رضي الله عنهنَّ وعنَّا بهنَّ

(89) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (279/1).

(90) من سورة طه، من الآية (71).

(91) من سورة طه، من الآية (71).

(92) ينظر: ترشيح الأفراح للسبكي (177/2).

آمين: «أسرعُكُنَّ لحوقًا بي **(أطولُكُنَّ يدًا)**»[93]، أي: نعمةً، مجازًا مرسلًا علاقته التسبُّبيَّة، والقرينة حاليَّة، و«أطولكنَّ» ترشيحٌ؛ لأنَّه لازم الجارحة المخصوصة[94].

(وكذا لازم ما الإثبات له حقيقة في المجاز العقلي، كقوله: وسالت بأعناق المَطِيِّ الأباطحُ) أي: سارت، فهو استعارة تصريحيَّة، وإسناده للأباطح مجاز عقليٌّ، و«أعناق المطيِّ» ترشيحٌ له؛ لأنَّه لازم لمن ثبت له السير حقيقةً، وهم القوم[95].

(وكذا لازم المشبَّه به في التشبيه، نحو: مخالب المنيَّة، الشبيهة بـ: السَّبُع أهلكت فلانًا)، ولسان الحال الشبيهة بالمتكلِّم، وزمام الحكم الشبيهة بالناقة، **(وكلُّ لازم للمشبَّه)** أي: المستعار له **(بعد القرينة)** سواء كانت [6/ ب] مانعة أو معيِّنة **(فهو تجريدٌ)** أي: إخلاء عن كمال المبالغة؛ لما فيه من ضعف دعوى الاتِّحاد الذي في الاستعارة، ولا حاجة لقيد بعد القرينة إلا في التصريحيَّة كما هو ظاهر، فلا تعدُّ قرينتها تجريدًا، **(نحو: رأيت أسدًا شاكي السلاح)** أي: تامَّهُ، أي: حادَّه، وهو تجريد للاستعارة التصريحيَّة، وهو «أسد»، والقرينة حاليَّة، **(وأظفار المنيَّة العامة أمَّت نحو فلان)** فالعامة تجريد للمكنيَّة[96].

(والخلوُّ عنهما) أي: لازم المشبَّه ولازم المشبَّه به الزائدين عن القرينة، نحو: رأيت أسدًا شاكي السلاح، إن جعل «شاكي» إلخ قرينةً، ونحو: رأيت بحرًا في الحمام يعطي، فـ«في الحمام» قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، و«يعطي» قرينة معيِّنة للمراد من المجاز، فالمراد به أنَّه كريم لا عالمٌ. وقوله: **(إطلاق)** أي: عن التقييد بالوصفين، فالاستعارة حينئذٍ مطلقة، والترشيح أبلغ من الإطلاق الأبلغ من التجريد، واجتماعهما في قوَّة الإطلاق، نحو: رأيت أسدًا

(93) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضائل زينب رضي الله عنها، برقم (2452)(1907/4).
(94) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (255/1).
(95) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (158/2).
(96) ينظر: عروس الأفراح للسبكي (256/2)

في الحمام شاكي السلاح له لِبَدٌ، فـ«في الحمام» قرينة، و«شاكي السلاح» تجريد، و«له لبد» ترشيحٌ[97].

(ويجوز إجراء المجاز في لفظ الترشيح) كما يجوز جعله ترشيحًا، فالترشيح ليس من المجاز، وكذا التجريد، **(وتكون قرينته)** أي: المجاز **(حاليَّة، نحو)** ذاق لباس الجوع، فـ«اللباس» مستعار للضرر على سبيل التصريح، و«ذاق» تجريد، ويصحُّ أن يكون مجازًا مرسلًا بمعنى الإصابة، من إطلاق المقيَّد على المطلق، إذ الإذاقة إصابةٌ على وجهٍ مخصوصٍ؛ لأنَّها الإحساس بالفم، استعملت في مطلق إصابة، والإضافة لله. ونحو: **(رأيت أسدًا في الحمام له لِبَدٌ)، أي** يجوز إبقاء لفظة اللِّبد على حقيقتها لقصد تقوية الاستعارة، ويجوز أن يراد به **(شعر)** للرجل الشجاع على سبيل الاستعارة[98].

وفي هذا القدر كفاية، لمن حُفَّ بالعناية.

ربَّنا تقبَّل منَّا إنَّك أنت السميع العليم، وتُبْ علينا إنَّك أنت التوَّاب الرحيم.

سبحان ربِّك ربِّ العزَّة عمَّا يصفون، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين.

وصلى الله وسلَّم على سيِّدنا محمدٍ خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه والتابعين إلى يوم الدين.

*****

وكان الفراغ من رقمه يوم الاثنين المبارك عاشر رمضان المبارك سنة 1313 من هجرة من له مزيد الشرف، على يد أفقر الورى، وأكثر من اجترى، أسير ذنبه، الواثق بربِّه، محمد يحيى الأشبولي الشافعي النقشبندي الحسيني، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه، آمين.

---

(97) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة لابن سعد الدين (281/1).

(98) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي (385/1).

ثبت المصادر

- الإتقان في علوم القرآن: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، دار النشر: مجمع الملك فهد، الطبعة الأولى.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، قدم له الشيخ خليل الميس وولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.

- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الرابعة، 1998م.

- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: 775هـ)، مير محمد كتب خانه، كراتشي.

- حاشية السيالكوتي على المطول، عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي، (المتوفى: 1067هـ)، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية.

- خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (المتوفى: 837هـ)، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، الطبعة الأخيرة، 2004م.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني، (المتوفى: 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار.

- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.

- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1423هـ -2002م.

- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405هـ-1985م.

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: 745هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ .

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: 773هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ-2003م.

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى: 1382هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة 2، 1982م.

– كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

– الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ –1988م.

– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، المعروف بابن الأثير، (المتوفى: 637هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1995م.

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1998م.

– المسائل الملقبات في علم النحو، محمد بن طولون الدمشقي (المتوفى:953 هـ)، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، 1428هـ .

– معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (المتوفى: 963هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

– المعجم المختص: محمد بن مرتضى الزبيدي، (المتوفى: 1205هـ)، تحقيق محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1427هـ.

– معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: 1351هـ)، مطبعة سركيس بمصر، 1346هـ – 1928م.

- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: 626 هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1407هـ - 1987م.